

في أن التوريث إهانة لمصر والمصريين .. فهمي هويدي



الثلاثاء 24 أغسطس 2010 12:08 م

24/08/2010

فهمي هويدي :

الحوار الدائر الآن حول مستقبل الحكم في مصر بعضه يهين ذكاء المصريين، وبعضه يجرح كرامة البلاد الكبير والعريق ويهون من شأنه

1

المشكلة عندي ليست في ما إذا كان ابن الرئيس سيرشح نفسه للرئاسة أم لا، لكنها في مبدأ طرح الفكرة وأخذها على محمل الجد من جانب سياسيين ومثقفين ورجال محترمين، تبين لنا أنهم يعرفون أشياء كثيرة في هذه الدنيا، وأن الشيء الوحيد الذي لم يعرفوه جيدا هو قدر هذا البلد وقيمه

هل صغرت مصر وهانت إلى الحد الذي يجعل توريث السلطة فيها من الأب إلى الابن موضوعا للمناقشة بين النخب؟ منذ برزت الفكرة قبل خمس سنوات تقريبا وأنا لا أكاد أصدق أنها يمكن أن تكون خيارا سياسيا مطروحا في مصر، لكن ما كان غير قابل للتصديق وقتذاك أصبح حقيقة مبسوسة بجدية أمام الرأي العام الآن

تشبه بذلك المساجلات التي باتت تحفل بها وسائل الإعلام والتصريحات التي صدرت عن بعض الشخصيات العامة، والملصقات التي بدأت تظهر على الجدران، إلى غير ذلك من المظاهر التي أثارَت درجات متفاوتة من الحيرة والبلبلة، لا في مصر وحدها وإنما أيضا في أوساط عدد غير قليل من العرب الذين يعرفون قدر مصر، وفي ذاكرتهم بقايا انطباعات عن مقامها وكبريائها

السؤال الذي ذكرته توا سمعته بنصه في دبي وبيروت والرباط من أناس لا يريدون أن يصدقوا أن ذلك يمكن أن يحدث في مصر، ومنهم من لا يزال عاجزا عن فهم فكرة أن مصر التي ثارت على الملكية وأطاحت بها عام 1952 هي ذاتها التي تتحاور النخبة فيها حول ما إذا كان يمكن توريث الحكم أم لا

لقد انتابني شعور بالخزي والانكسار حين سمعت أحد المثقفين الخليجيين يقول إن مصر إلى الستينيات كانت قبلة يتطلع إليها الخليجيون، لكن أحدا لم يتصور أن ينقلب الحال وتنتكس خلال العقود التالية، بحيث تصغر وتصغر متمثلة في نموذج المشيخات الخليجية في الخمسينيات، حتى تخلت في النهاية عن دور ومقام الدولة الكبرى وانحازت إلى فكرة المشيخة أو القبيلة

2

لست في وارد المساس أو انتقاد شخص ابن الرئيس الذي أعتبر أنه له حق الاحترام والكرامة، لأنه مواطن مصري أولا ولأنه ابن رئيس الدولة ثانياً لكن اعتراضى الأساسي منصب على فكرة التوريث التي أزعج أنها لا تجوز في مصر بأي معيار، لا حضاريا ولا سياسيا ولا أخلاقيا

لذلك أشدد على أنني لست ضد الشخص ولكنني أعترض بشدة على الفكرة والموضوع

في تفصيل ذلك المنطوق أقول إن الفكرة معيبة ومجرحة من أكثر من جهة: فلا يجوز لدولة كبيرة وعريقة مثل مصر، وإن تردت أوضاعها، أن يمضى تاريخها ويتبدل مقامها لكي تدار بأسلوب "العزبة" التي ينتقل زمام أمرها من جيل إلى جيل في الأسرة الحاكمة

ولا يجوز أن يستهان بإرادة شعب تجاوز عدده ثمانين مليون نسمة فيلغى عقله ومثقفوه وقواه الحية ومؤسساته وخبراته في الحياة، لكي يوضع في نهاية المطاف أمام موقف من ذلك القبيل

ولا يقبل أخلاقيا أن تزور الانتخابات لتأتي بأناس تستخدمهم السلطة في العبث بالقانون والدستور لتوفير "شرعية" مزيفة يحتج بها في حيك عملية التوريث وإخفاء معالم القبح والمهانة فيها

القائلون بأننا لسنا بصدد توريث يسيئون الظن بنا، إذ بعدما قاموا بتصغير البلد وإهدار قيمته، افترضوا في الشعب البلاهة والغباء، كأن الناس لم يفهموا شيئا من تعديل الدستور وفرض المادة 76 التي تم تفصيلها على مرشح الحزب الوطني الذي لن يكون سوى الرئيس أو ابنه، ولم يفهموا شيئا من ترفيع الابن وتعيينه أمينا للسياسات لكي يشق طريقه إلى ما هو أبعد، ولم يفهموا شيئا من رفض تعيين نائب لرئيس الجمهورية طوال ثلاثين عاما بحجة أنه لا يوجد في مصر كلها من يستطيع شغل المكان

ولم يفهموا شيئا من الهالات التي أحاطت بالابن والمواكب التي تعد له والوزراء الذين يركضون وراءه، والأدوار التي يقوم بها في دائرة القرار السياسي، ولم يلاحظوا "التربيطات" التي تتم لحسابه منذ فترة في العديد من المجالات المهمة والدوائر الحساسة، أو عمليات تسويقه عبر قنوات التلفزيون ومن خلال بعض الصحف "المستقلة" التي تلعب مع السلطة والأمن

الأمثلة لا حصر لها والشواهد بادية لكل ذي عينين، وذلك كله ما كان له أن يقع أو يقدم إليه إلا لأنه ابن الرئيس، ولربما فهمنا الأمر على نحو مختلف لو أنه تساوى مع غيره في الفرص، لكن حين ينتشر البعض لكي يعلقوا على الجدران صورهم في حملة ترشيحه للرئاسة، ثم يلاحق الذين يجمعون التوقيعات الداعية إلى التغيير ويتم اعتقالهم وترهيبهم، فلا تفسير لذلك سوى أن هذا التمييز يقوم على شيء واحد هو مساندة ابن الرئيس وقمع من عداه

قد أتفق مع القائلين بأننا لسنا بصدد توريث من زاوية واحدة، هي أن الحاصل الآن أسوأ بما يسوغ لي أن أصفه بأنه توريث مخادع، ذلك أنه يوهم الناس بأن ثمة منافسة على منصب الرئيس بين عدد من المرشحين، في حين أن كل الترتيبات مرسومة بحيث تنتهي عمليا بالتوريث

3

سمعت وقرأت لمن يقول إن الدين لا ينبغي أن يحرم من حقوق المواطن العادي لمجرد أنه ابن رئيس الجمهورية، وأنه إذا ترشح وفقا للقانون والدستور فإن ذلك لا يعد توريطا، وأن بوش الابن ترشح لرئاسة الولايات المتحدة ولم يقل أحد إن ذلك توريطا وفي سياق التسويغ وادعاء البراءة، قال البعض إنه لا غضاة في انتخاب الابن إذا تم ذلك في ظل انتخابات نزيهة وشفافة الخ إذا فُدنا تلك الحجج، ومشينا مع الكذاب حتى باب الدار كما يقول المثل الشائع، سنكتشف الآتي: أن ابن الرئيس مواطن حقا لكنه ليس مواطنا عاديا، والقرائن التي أشرت إليها قبل قليل تقطع بذلك والتوافق على منعه من الترشح للرئاسة ليس ظلما له، ولكنه إعمال للقياس على منع المسؤولين أثناء توليهم لوظائفهم من التعامل بالبيع والشراء أو الإيجار مع مؤسسات الدولة، لإبعاد شبهة استغلال النفوذ

وهذا المنع في المعاملات المالية يسوغ الإقدام على تطبيقه في المعاملات السياسية التي هي أهم وأخطر من الأولى، لأن المعاملات المالية تدور حول منفعة خاصة تنصب على عين بذاتها، أما المعاملات السياسية فهي وثيقة الصلة بالشأن العام ومستقبل الوطن وإذا أضفنا إلى ذلك خصوصية الوضع المصري خلال العقود الأخيرة التي تدخل فيها الحزب الحاكم مع أجهزة الدولة الإدارية والأمنية، فإننا نصبح إزاء "ظرف مشدد" يجعل المنع ضرورة وليس خيارا ذلك أن شبهة استغلال النفوذ فيها تغدو أكيدة ومقطوعا بها أما حكاية الترشح وفقا للقانون والدستور فهي من نماذج الاستعباط العلني وقد سبق أن ذكرت كيف أجريت التعديلات الدستورية وفصلت بحيث تضيف الشرعية على التوريث، الأمر الذي يسوغ الطعن بالعوار والفساد في دستورية تلك التعديلات ذلك أننا تعلمنا ونحن طلاب في كلية الحقوق، أن النص القانوني له صفتان جوهريتان هما العموم والتجرد، أما حينما يقنن لصالح شخص أو حالة بذاتها فإنه لا يعد تشريعا

وللدكتور عبد الرزاق السنهوري شيخ القانونيين المصريين كلام نفيس بهذا المعنى، أوردته في بحث حول الانحراف في استخدام السلطة التشريعية نشرته مجلة مجلس الدولة في بداية الخمسينيات، وهو ما يدعونا إلى القول بأن النصوص القانونية والدستورية التي تتم في ظلها انتخابات الرئاسة مطعون في شرعيتها ومحكوم عليها بالبطلان ومعروف أن ما بني على باطل يصح باطلا يتواصل الاستعباط في القياس على انتخاب بوش الابن رئيسا للولايات المتحدة بعد بوش الأب، لأنه لا وجه للمقابلة بين الخريطة السياسية الأميركية التي تمثل المؤسسات حجر الأساس فيها، وبين الخريطة السياسية المصرية التي لا تلعب المؤسسات فيها أي دور، باستثناء مؤسسة الرئاسة بطبيعة الحال

ثم إن بوش الابن انتخب بعد مضي ثماني سنوات من ترك أبيه للمنصب، وهو ما يستحيل أن نجربه في مصر أما أعلى درجات الاستعباط فتتمثل في التلويح بحكاية الانتخابات الشفافة والحرية والنزيهة، لأن الذين يطلقون ذلك الادعاء هم أكثر من يعرف أنه غير صحيح، وأن تلك المصطلحات فقدت رنينها ومعناها في الخبرة المصرية المعاصرة إن المضي في ترتيب أمر الانتخابات الرئاسية القادمة بالصورة الجارية الآن واستنادا إلى الإطار القانوني الراهن يمثل إهانة لمصر والمصريين، بل إن من شأنه إفراز وضع مجرح ومشكوك في شرعيته، والله وحده يعلم ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك، وإلى أي مدى يمكن أن يؤثر على الاستقرار في البلد

4

في البحث عن مخرج آمن وحل سلمي لمشكلة انتقال السلطة في مصر طرحت فكرة تأجيل الانتخابات الرئاسية، والإعلان عن فترة انتقالية لمدة سنتين مثلا أو ثلاث، يتم خلالها ترتيب أمور البيت وتصويب أوضاعه المعوجة عن طريق إلغاء الطوارئ وإطلاق الحريات العامة، بما يرد للمجتمع اعتباره، ويمكنه من تحديد خياراته المستقبلية

هذه الفكرة دعا إليها الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية ومنسق الجمعية الوطنية للتغيير في مقال له نشرته صحيفة "المصري اليوم" في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول 2008، كما طرحها الأستاذ محمد حسنين هيكل في حوار لاحق نشرته نفس الجريدة وكانت لكل منهما رؤيته الخاصة في كيفية ترتيب البيت، وإن اتفقا على أن تتولى المهمة جهة مستقلة لها كامل الصلاحيات، وقد حرص الأستاذ هيكل على أن تمثل القوات المسلحة فيها

نقطة الضعف الأساسية في هذه الفكرة أنها ترهن التغيير المنشود بإرادة النظام القائم، كأنما تدعوه لأن يتنحى طواعية ثم إن ما تطالب به وتدعو إليه لا يستند إلى ضغط شعبي قوي ينتزع هذه القرارات ويجعل النظام مضطرا إليها وفي غيبة ذلك الضغط المنشود فإن الفكرة يمكن التلاعب بها وتفريغها من مضمونها، بما يضيفها في النهاية إلى أحلام الإصلاح السياسي المجهضة، لأن الحداة لا تلقى بالكتاكت، كما يقول المثل الدارج

فالأرجح أن يمضي النظام في ترتيب المستقبل على النحو الذي خطط له غير عابئ بحالة السخط والغضب التي تعم بر مصر، إذ ستجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية بغير إشراف قضائي، وتحت الإشراف المباشر لوزارة الداخلية التي ستتولى اتخاذ كل ما يلزم في ضوء التوجيهات السياسية المسبقة التي رسمت الحدود ووزعت الأنصبة

وفي هذه الحالة، إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا، تصبح مقاطعة الانتخابات حلا لا بديل عنه، لأنها ستغدو إعلانا عن رفض المشاركة في العتب بحاضر مصر ومستقبلها

لن تكون المقاطعة فقط تعبيراً عن الاحتجاج على تزوير الانتخابات (الذي تم قبل عدة أسابيع في مجلس الشورى)، وإنما ستصبح أيضا إعلانا عن الطعن في شرعية القائمين عليها

ثمة حجة سقيمة تصف المقاطعة بأنها موقف سلبي، مع أنها في الموقف الراهن تعد الخيار الإيجابي المتاح أمام الوطنيين الشرفاء في مصر، من حيث إن من شأنها فضح اللعبة وتعريضها وإحراج المتلاعبين بها

ثم إننا لم نعرف أن المشاركة في العتب والمنكر السياسي يمكن أن توصف بأنها إيجابية إذ ذكر هنا بالحديث النبوي الشهير الذي يعتبر إنكار المنكر واجبا، وأنت لم تستطع أن تغير المنكر بيدك أو لسانك، فلا أمل من أن تنكره بقلبك وأنت قاعد في بيتك .